استحق المرهون رجع المشتري عليه او على الراهن
والقرار عليه فيرجع الثالث الغارم عليه فان كان الاذن للراهن في
البيع الحاكم نحو غيبة الراهن او موته رجع المشتري في ماله
الراهن ولا يكون الثالث طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم
وهو لا يضمن ولو تلف الثمن في يده بتفريط فعتق
بتصوير الامام قصر الضمان عليه قال السبكي وهو
الاوجه وان اقتضى اطلاق غيره خلافه وفي معنى الثالث
فيما ذكر المرتهن وعليه اي الراهن المالك مؤنة مرهون
كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة واجرة سقي اشجار
وجذاذ ثمار وتجفيفها ورد ابقها ومكان حفظ فيجبر عليها
لحق المرتهن ولا يمنع الراهن المالك من مصلحة اي المرهون
كتصيد وحجم ومعالجة بادوية عند الحاجة اليها حفظا
لملكه ولا يجبر عليها وهو امانة بيد المرتهن لخبر الرهن
من راهنه اي من ضمانه رواه ابن حبان والحاكم وقال
على شرط الشيخين فلا يسقط بتلفه شيء من دينه كون المقبل
بجامع الوثيقة ولا يضمنه المرتهن الا اذا تعدى فيه او منع
من رده بعد الوفاء من الدين واصل فاسد كل عقد صحيح
من رشيد كفيحه في ضمان وعدمه لانه ان اقتضى صحيحه
الضمان ففاسده اولى او عدمه ففاسده كذلك لان واضع
اليد انما يأخذ باذن المالك وطريقه يلتزم بالعقد ضمانا فالمقبوض

بفاسد بيع او عارة مضمون وبفاسد رهن او هبة غير
مضمون وفيه بزيادة من رشيد ما لو صدر من غيره
ما لا يقتضي صحيحه الضمان فانه مضمون وتبعت بزيادة
اصل تبعا للاصحاب على انه قد يخرج عن ذلك مسائل ضمن الماوردي
ما لو قال قارضتك على ان الربح كله لي فهو قراض فاسد ولا
يستحق العامل اجرة وما لو قال ساقيتك على ان الثمرة
كلها لي فهو فاسد ولا يستحق العامل اجرة وما لو صدر
عقد الذمة من غير الامام فهو فاسد ولا جزية فيه على
الذمي ومن الثاني الشركة فانه لا يضمن كل من الشريكين
عمل الاخر مع صحتها ويضمنه مع فسادها وما لو صدر الرهن
او الاجارة من متعد كغاصب فتلف العين في يد المرتهن او
المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على المتعدي مع
انه لا ضمان في صحيح الرهن والاجارة وشرط كونه اي المرهون
مبيعا له عند محل بكسر الحاء اي وقت الحلول مفسد
لانه قبض والبيع لتعليقه وهو اي المرهون يهنا الشرط
قبله اي قبل الحل امانة لانه مقبوض بحكم الرهن الفاسد
وبعده مضمون لانه مقبوض بحكم الشراء الفاسد فان قال
رهنتك واذا حل الحق عندك الحلوة فهو مبيع منك فسد البيع
قال السبكي لا الرهن فيما يظهر لانه لم يشترط فيه
شيئا وكلام الروياني يقتضيه وحلف اي المرتهن فيصدق

Copyright © King Saud University